

مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local



باسل الجاسر متحدنا للحضور (هشام كامل)



يعقوب الصانع مفتتحا اللقاء مع ناخبه (عباس محفل)

خلال افتتاح مقره الانتخابي مساء أول من أمس تحت شعار «أبشركم الكويت ستعود» الجاسر: تطبيق القانون بحذافيره يعيد الكويت درة الشرق الأوسط

هم من أوقفوا التنمية رغم أن السنة المالية (2012-2013) يفترض توقيع عقد مطار الكويت الجديد.

وتطرق الجاسر إلى انقطاع الكهرباء في كل صيف، مشيراً إلى أن «الحكومة وقعت مؤخرًا عقداً لتنفيذ محطة الزور الكبرى إلا أن «صقور الأغلبية» أصدرت توصية غريبة بإلغاء عقد المناقصة رغم حاجة الكويت ثم يتهمون الحكومة بايقاف التنمية»، مبيّناً أن الأغلبية لم تجد وقتاً لإقرار ميزانية العام الحالي التي يجب أن تقر بحد أقصى في 31 مارس والتي لم تفر حتى الآن، مضيفاً أن «الأغلبية سيطرت على أغلب المناصب في مجلس الأمة إلا أنهم لم يجدوا وقتاً لإقرار الميزانية رغم أهميتها».

وقال الجاسر إن «الأغلبية قدمت مشروع قانون بتشكيل الهيئات السياسية دون أي ضوابط تضمن الحفاظ على وحدة المجتمع إذ فتح الباب أمام كل ديوانية لتأسيس حزب وهو ما يؤدي إلى تفكيك المجتمع لأنهم مستاءون من وحدة أهل الكويت».

مشيراً إلى أن «المشاركة في الانتخابات المقبلة واجب وطني لأن الأغلبية ليست لها أي غاية حقيقة بشأن الإصلاح وحتى مرسوم الضرورة الخاص بالصوت الواحد سبقه 1045 مرسوماً للسياسية أقر بعضها والغي بعضها عن طريق المجلس»، مبيّناً أن «حس» و«الشعبي» سبق وذهبوا لصاحب السمو الأمير وطالبوه بإصدار مرسوم ضرورة بتطبيق نظام الخمس دوائر، مضيفاً أن «نظام الأصوات الأربعة خلق التحالفات القبلية والفئوية».

وقال الجاسر إن «القضية الأولى لدى الأغلبية كانت إسقاط دعوى اقتحام المجلس رغم حديثهم عن احترام القانون وضرورة تطبيقه، أما القضية الثانية لدى الأغلبية فهي الخوف من فقدان النفوذ المرتبط بالأصوات الأربعة»، مؤكداً «إذا تم الانتصار لتطبيق القانون فستكون الكويت بخير خلال 8 سنوات وستعود الكويت درة الشرق الأوسط».

● ناصر الوقيت



علي الراشد مع باسل الجاسر



صفاء الهاشمي في مقر الجاسر

مليار دينار رغم حديثهم عن مواجهة الفساد، متسائلاً: ألم يكن من الأولى تشكيل لجنة للتحقيق؟، أجاب أنهم أرادوا حماية المنسحب والتغطية عليه لذا رفضوا المناقشة».

وقال الجاسر إن تقارير نفسها قدم طلباً بتشكيل لجنة تحقيق في مخالفات ستاد جابر إلا أن أغلبية المجلس أجمت المناقشة بما يعني رفض الأمر لأن محاربة الفساد لديهم «على خط وخط».

وأوضح الجاسر أن «الأغلبية هي من أوقفت التنمية لأنها رفضت ميزانية خطة التنمية لعام 2013 بحجة أن الخطة ضعيفة دون أن يقدموا بديلاً لها وبالتالي

بدأ مرشح الدائرة الثالثة باسل الجاسر كلمته متسائلاً: لماذا تأخرنا عن حولنا؟ مجيباً أن «أغلبية مجلس 2012 قطعوا عهداً في الانتخابات الماضية بتطبيق 6 أولويات كان منها استقلال القضاء وقانون مكافحة الفساد ومفوضية الانتخابات وقد تعهدوا مباشرة، إلا أنه فور فوزهم نسوا وعودهم»، مضيفاً أن «الأغلبية تعهدت بضمان وكالة استقلال القضاء لكنهم لم يفوا بعهودهم بل تقدموا بعدة مشاريع من شأنها تحطيم السلطة القضائية ومرفق القضاء في مقدمتها كان فتح باب التمييز لجميع القضايا ومنها قضايا البلدية والتجارة والمرور بهدف إطالة مدة التقاضي وتعطيل العدالة وتحقيق حقوق المواطنين».

وأوضح الجاسر في حفل افتتاح مقره الانتخابي مساء أول من أمس والذي كان تحت شعار «أبشركم الكويت ستعود» أن الأغلبية قدمت مشروعاً لتعيين أعضاء في المحكمة الدستورية تحت راية أن المستقبل قد ينجح دخول سياسيين ضمن هيئة المحكمة الدستورية وهو ما يعني أن «الدستورية» ستصبح محكمة سياسية تخضع للهوى وهو ما يؤدي إلى القضاء على أهم سلطة معنية بتطبيق القانون»، مضيفاً أن «الأغلبية قدمت أيضاً مشروع قانون بمنح التقاعد الجبري بعد مرور 4 سنوات على توليه أي منصب قضائي في السلطة القضائية وهو ما يعني تفريغ السلطة القضائية من الكفاءات الكويتية لأن القاضي تزداد قدرته كلما مضى به العمر لكسب خبرته في العمل، كما أن الدول تمد في سن تقاعد القضاء»، مشيراً إلى أن «هذه الأمور كانت تتم دون الأخذ برأي السلك القضائي وهذا كان توجه لفئة من قادة الأغلبية».

وزاد الجاسر أن «الأغلبية كانت تسعى إلى إشاعة الظلم بين أفراد المجتمع لدفع الناس كي تأخذ حقوقها بأيديهم في ظل إطالة أمد التقاضي وبشكل آخر هم يريدون أن يصلوا بنا للثورة نتيجة غياب العدالة»، مبيّناً أنه «في جلسة 11 يونيو 2012 رفضت الأغلبية تخصيص ساعاتين لمناقشة قضية خسائر الداو رغم أن الخسائر تجاوزت

الآن أصبح مشابهاً على الساحة الانتخابية، لكننا لا نريد تهميش الطرف المقاطع للانتخابات رغم تلك المقاطعة تمت بمحض إرادتهم ومع ذلك فإن مبادرتي سأطرحها من خلال التواصل مع جميع المرشحين واقتناعهم بتوقيع وثيقة المبادرة وتقديمها في المجلس المقبل».

وأشار السلي إلى أن مبادرته ليست جديدة بل ببناء على كلام صاحب السمو الأمير حينما طلب من لديه اعتراض بالجوء للمحكمة الدستورية، مضيفاً أنني استخدمت خبرتي المتأصلة في القانون الدستوري وذكرت أنه يمكن التقدم بطعون انتخابية قد لا تأتي بنتيجة وقد تكون من قبيل التهديد، لكن هناك حلاً آخر يطلب التفسير من المحكمة ويكفيني فخراً أن التاريخ سيسجل لي هذه المبادرة وسأطالب بها إن وصلت للمجلس حتى لو قدمته منفرداً.

وعن برنامجه الانتخابي أفاد الصانع بأنه يجب أن يسبقه مشروع إصلاحي كبير نفتقده مع وجود حكومة عاجزة، حيث أن الفساد بدأ من رئيس الحكومة، لأن طريقة اختيار المناصب القيادية بدءاً من اختيار الوزراء حتى اختيار القضاة في الوزارة مبني على الرضايات والمحاصصة لسلك فئه وقبيلة وعائلة ما يغيب مبدأ العدالة الاجتماعية بالرغم من الخير الذي نعيش فيه، مطالبا بوضع أرضية سليمة ورأسخة حتى يتم البدء في المشروع الإصلاحي الذي يكفل تقديم الخدمات العامة الصحية والسكنية والتعليمية وغير ذلك بطريقة سليمة، مشدداً على أن الواسطات مزقت جسد الوطن وشحنت الخلافات بسبب الفساد الاجتماعي والأخلاقي.

واعتبر الصانع أن قانون الدوائر الخمس وتوزيعة الحكومة للتركيبة السكانية بطريقة غير عادلة تسبب في تعزيز الطائفية والقبلية، وشبه مقاطعا للانتخابات التي نحن بصدها، من ضمنهم قمم من أعضاء مجلس الأمة ما حدا بنا ان نتقدم بهذه المصاحفة محاولة للتشبه بهم لتكون رجال دولة، مبيّناً أن الكويت ولادة فسي إنجاب الكفاءات وليست الكفاءة محصورة في قوى أو تجمع بعينه. وحول مدى تفاؤله بالمجلس المقبل وكيفية التعاطي مع المقاطعين أوضح الصانع أنه كان هناك أقصاء للأقلية في مجلس 2012 المبطل والوضع

● عبدالله البالول



يعقوب الصانع متحدنا



طلال الخرافي ويعقوب الصانع

ويعد ذلك فلا أي عزى للمقاطعة للخروج من الأزمة الراهنة والكل راض ومقتنع، غير أنه لم ينف وجود البعض الذي يحمل أجندات خاصة، لكن ما يهمنا في المجلس من يتبع الأغلبية ومن لديه نية الإصلاح. وقال: لا يعقل أن نتكلم عن برنامج انتخابي ومشروع إصلاحي في الوقت الذي نجد فيه عددا كبيرا لا يستهان به مقاطعا للانتخابات التي نحن بصدها، من ضمنهم قمم من أعضاء مجلس الأمة ما حدا بنا ان نتقدم بهذه المصاحفة محاولة للتشبه بهم لتكون رجال دولة، مبيّناً أن الكويت ولادة فسي إنجاب الكفاءات وليست الكفاءة محصورة في قوى أو تجمع بعينه. وحول مدى تفاؤله بالمجلس المقبل وكيفية التعاطي مع المقاطعين أوضح الصانع أنه كان هناك أقصاء للأقلية في مجلس 2012 المبطل والوضع

أقترح مرشح الدائرة الثالثة أمين عام كتلة الوحدة الدستورية «كود» المحامي يعقوب الصانع مبادرة لتقديم يد المصاحفة إلى المقاطعين بتعهده بتقديم طلب تفسير إلى المحكمة الدستورية لمرسوم الضرورة الخاص بالصوت الواحد في حال الوصول إلى المجلس المقبل بإذن الله. وأعلن الصانع خلال لقائه بناخبيه في ندوة «المباطل جولة.. وللحق جولات» التي عقدت مساء الأول من أمس في فندق الريحنسي بتبنيه مبادرة تقديم طلب التفسير للمحكمة الدستورية في حال الفوز بعصوية المجلس، كما أعلن تعهده بتقديم استقالته والمطالبة بحل المجلس المقبل في حال حكمت المحكمة بعدم دستورية المرسوم، مضيفاً بقوله: «لا يشرفنا أن نكون في مجلس عليه شبهة دستورية».

وقال الصانع إن الهدف من مبادرته توصيل رسالة لن قالوا عنا أننا ختالة وأرجوزات، والرء عليهم بالفعل بالمصاحفة وفق القانون عملاً بشعار حملتي الانتخابية «للقانون هبة» حتى يكون عمل السلطنتين التشريعية والتنفيذية بتطبيق القانون. وأضاف بأن حال من الأحوال إن حالفني الحظ لا يمكن أن تترك شريحة كبيرة من قاطعوا الانتخابات دون أن تتقاطع معهم بصورة أو بأخرى، لذا يجب علينا أن نمد يد المصاحفة لهم بطريقة قانونية عقلانية تتفق مع أصول الممارسة البرلمانية التي جبلنا عليها في الكويت، قبل تأسيس الدستور الكويتي، لافتاً إلى أن المقاطعين يرون شبهة عدم الدستورية في مرسوم الضرورة، لأنهم رأوا أن فيه انفراداً بالسلطة دون دولة السلطات الديموقراطية، مؤكداً أن عضو مجلس الأمة يكون أشبه بالقاضي وأن رأينا في المرسوم خلافاً حول دستوريته من عدمه فالحل بالجوء للمحكمة الدستورية، مؤكداً أن مرسوم الضرورة صحيح 100٪ دستوري، بموجب المادة 71 من الدستور، وهو ما أكدته قرار المحكمة عام 82 الذي وضع سلطة مطلقة لرئيس الدولة في هذه المراسيم.

وناشد جميع المرشحين تبني مبادرته ومد يد المصاحفة والوصول إلى الشباب الذين يتبعون المقاطعة الذين نعلم بما في خاطرهم وعلى استعداد للذهاب إلى المحكمة لتكون الفيصل بيننا وبين المقاطعين



الحضور في مقر باسل الجاسر



جانب من الحضور في لقاء يعقوب الصانع